تونس المستقبل

من الحلم الى المشروع

د. محمد المنصف المرزوقي

الرؤية الاستراتيجية لتونس

مقدمة

قد تكون أهم مزايا المشي أنه فرصة اختلاء الذات بذاتها والذهن لم يعد منشغلا بصراخ العالم ومجنّدا للردّ عليه. المشي فرصة الاستماع للهمس الذي لا يكف داخلها. هو فرصة الدردشة مع الأعماق المجهولة التي تتصاعد منها ما نسميه أحلام اليقظة.

أجمعت جل الثقافات البدائية على أن أحلام النوم رسائل مشفرة من عالم آخر وعلينا فكّ شفرتها لعل فيها تعليمات نحن بأمسّ الحاجة إليها. في عصرنا هذا تغيّر التصور وأصبحنا نرى في أحلام النوم -تحت تأثير المدرسة الفرويدية في علم النفس التحليلي -" مسرحة " شهواتنا ومخاوفنا.

لكن بخصوص أحلام اليقظة، ثمة شبه إجماع بين كل المفكرين على كونها مشاريعنا في أولى خطواتها.

هل كنت أصبح طبيبا لو لم أحلم، وأنا طفل في العاشرة يمشي على شواطئ حمام الأنف بكل من سينقذهم من الموت مثيرا إعجاب أمه وتعجب أبيه وغيرة كل أطفال الحيّ؟

هل كنت أصبح كاتبا لو لم أحلم وأنا مراهق يمشي على شواطئ طنجة بأن يقرأ لي الناس بإعجاب كما كنت أقرأ لطه حسين؟

هل كنت أصبح رئيسا لو لم أحلم وأنا شاب يمشي في غابات فرنسا بأن أدخل يوما قصر قرطاج لأواصل بناء وطن يهرب إليه التونسيون ولا يهربون منه؟

لا أعتقد ... لأن كل ما يحققه المرء من عظيم الأمور كان يوما " أضغاث" أحلام... لأن حياتنا من المهد إلى اللحد تفاعل سلسلة من الصدف مع إرادة تحركها الأحلام العنيدة.

لا أعتقد أيضا أن هناك كائن حي ذكي لا يحلم، لأنه لن يكون إلا آلة تحركها الغرائز أو ورقة في مهب الريح. لذلك أعتقد أن كل من يعملون على الذكاء الاصطناعي وعلى " أنسنة " الروبوات لن يرضوا عن أنفسهم قبل أن تصبح للروبوت قدرة تصوّر ذواتهم في مستقبل بعيد وعلى حال مختلف يسعون إليه بكل قواهم.

انتهوا هنا لعلاقة الحلم بالزمن. هذا الحلم مصنوع من أشلاء أفكار وصور وعواطف راكمها الماضي في العقل الباطني. بعد تشكلها في الذهن كمشروع جديد، يرميها الحاضر بعيدا على خط الزمان لتصبح المستقبل المحدّد لجل أفعاله وهو يتحرك من نقطة لأخرى. ها قد أصبح هذا المستقبل الذي صاغه الحلم مثل القطب المغناطيسي الفيزيائي الذي يتحكم في اتجاه البوصلة وكل الأفعال من هنا فصاعدا مسكونة بهاجس تحقيق ما تمّ اقراره كهدف وطريق.

المؤكّد أن كل أحلامنا لا تتحقق. لكن رجاء، لا تبالغوا في تقدير قيمة الأحلام التي تحققت ولا تنقصوا من قيمة الأحلام التي لم تتحقق... أي لا تبالغوا في الغرور إن حققتم أحلامكم وفي تبكيت الضمير إن لم تحققوها.

يعرف كل عشاق الرحلات -وأنا منهم -أن أهم ما في الرحلة الطريق، أما الهدف فليس إلا تعلّة أو ذريعة... ومن ثمة تجدّد وضع أبعد الأهداف عند وصول أي هدف لنعود إلى لذّة الجهد والمفاجأة والخطر.

الكنز الحقيقي ليس الذي ينتظرنا عند تحقيق الحلم وإنما كل ما تجنّد داخلنا من طاقات ذهنية ونفسية ...كل ما عشنا وجرّبنا من حلو ومرّ ونحن نسعى لتحقيق الأحلام.

قبل الدخول في تفاصيل الحلم المشروع الذي قد يستهويك فتنخرط فيه، هل توافق على هذه الأفكار؟

- الخيار أمام الشعوب أن تكون من صناع التاريخ أو من ضحاياه ...أن تكون حول الطاولة أو على قائمة الطعام.
- ديناميكية كل مجتمع وثيقة الارتباط بحجم أحلامه ونوعيتها. فمجتمع لا يحلم هو ضرورة مجتمع خامل فاقد لجذوة الحياة أي مجتمع مريض أو بصدد الموت.
- دون أحلام على مستوى الأفراد والشعوب نحن كائنات سلبية تتحكم فيها من أين لا تدري أحلام وكوابيس الآخرين.

- المجتمعات لا تحلم إلا بما هي قادرة على تحقيقه ولا ترهب إلا ما يدرك عقلها الباطني أنه خطر بدأ يتشكل في شكل كوابيس هي صرخات إنذار.
- الأحلام لا تظهر اعتباطيا وإنما في لحظات مفصلية من تاريخ المجتمع عندما تلتقي حاجياته الأساسية مع بداية توفّر الإمكانيات لتحقيقها.
- الاحلام هي دوما المادة الخام للمشاريع القابلة للتحوّل إلى خطط عملية تحقق جل أو كل هذه الأحلام
- لا تحقق المجتمعات -أو الأفراد-كل الأحلام التي تراودها لكن جلّ ما تتحقق من المشاريع العظيمة التي طورت الإنسان اعتبر يوما .... أضغاث أحلام.
- الأغبياء من يسخرون من الأحلام ليبرروا عجزهم والأذكياء من ترسم لهم طريق الخلق والابداع يجدون فيها الطاقة الجبارة التي تعطي لحياتهم وهجها وقيمتها.
- وظيفة الحلم أن يستنفر طاقات الخيال والفكر، وأن يجمّع الطاقات وأن يقود الفاعلين وإن اختلفت درجة وعيهم بالأسباب العميقة التي تحركهم نحو الهدف الذي حدّدوه.
- قد يكون من السذاجة محاولة تغيير العالم.... أكيد أن عدم المحاولة خطأ وخطيئة.

إذن لكي نكون حول الطاولة لا على قائمة الطعام علينا هذا الجيل والأجيال القادمة استنفار كل طاقاتنا لتحقيق حلم –مشروع تونس المستقبل في أفق سنة 2065

لماذا الأفق الزمني 2065؟

لأن القرارات (الصائبة منها والخاطئة) التي أخذت في الستينيات من قبل السلطة الحاكمة والأجزاء الواعية والمستقلة نسبيا عنها من المجتمع، هي التي تحكّمت في مصير الأجيال *اللاحقة ومنها جيل شباب اليوم.*

على سبيل العدّ لا الخصر: كان عدد سكان تونس وسكان سوريا سنة 1955 نفسه أي حوالي أربعة ملايين نسمة ...لكن خيارات السلطة في ميدان حماية المرأة وتعليمها ومجانية

وانتشار التنظيم العائلي جعل عدد التونسيين اليوم قرابة ال 12 مليون نسمة أي نصف عدد الشعب السوري وهذا ما كان له تأثير كبير على المستوى المعيشي للتونسيين.

وفي المقابل: أدى تزييف الانتخابات التشريعية سنة 1981 ورفض السلطة التحول من استبداد أبوي تجاوزه الزمن لنظام ديمقراطي إلى انتصاب سلطة استبدادية مافيوزية سنة 1987 كانت محرك الثورة سنة 2011 التي كانت بدورها محرك الثورة المضادة سنة 2014 ثم إلى الوضع الذي نعيشه اليوم.

طيلة هذه العقود كان غياب الرؤيا والتخطيط على الأمد المتوسط والبعيد السبب الرئيسي في جعلنا شعبا دون بوصلة ودون مشروع جماعي يوحدنا ويجند طاقاتنا المهدورة فإذا بنا في حالة كبيرة من العجز أمام تراكم مشاكل قديمة كفشل التنمية والتعليم والعدالة الاجتماعية ومشاكل جديدة مثل التحوّل المناخي المهدّد لأبسط شروط العيش مثل الماء والاستقلال الغذائي.

مما يعني أن الخيارات (الصائبة منها والخاطئة) التي سنتخذها اليوم ... سيكون لها مفعول لا فقط في مستوى هذا الجيل وإنما في مستوى الأجيال القادمة التي ستواصل شعبنا أي للخمسين سنة المقبلة وربما أبعد .... ومن ثمة مسؤوليتكم الكبرى.

الإطار العام للأحلام والكوابيس التي نتحرك داخلها

وراء الصراع الحاد بين الأفراد والطبقات داخل المجتمعات وبين الشعوب والأمم والحضارات أي الظاهرة القارة في التاريخ، هناك اليوم تحول جذري لا فقط في أدوات الصراع وإنما في رهاناته. بمعنى أننا أصبحنا في عصر تضاعفت فيه إمكانيات البناء والدمار، وإمكانيات الاستبداد والتحرر إلى درجة غير مسبوقة في التاريخ.

يتضح هذا جليا في الطفرة التكنولوجية التي تضع تحت تصرف الأفراد والشعوب إمكانيات صنفت قبل بضعة عقود فقط في خانة الخيال العلمي وهي اليوم حقيقة مكنت وستمكن من قفزات نوعية في التحكم في الطاقة والتحكم في البرنامج الجيني واستبدال البشر

بالروبوتات في كثير من الوظائف والزراعة خارج أديم الأرض وغسل الأدمغة بتمكن شركات قليلة من أغلب وسائل الاتصال.

هذه التكنولوجيا المتطورة يوما بعد يوم توجهنا نحو خطر تقسيم جديد للإنسانية

- **بشرية صنف (أ)** تنتج بالروبوتات، وتغير البرنامج الجيني لولادة جنس جديد من البشر وتخلق إنسانا زرعت في دماغه طاقات جديدة ويعيش قرونا لا عقودا.
- **بشرية صنف (ب)** ليس لها إلا أجسادها المثخنة بالعمل الشاق وبالأمراض. وهذه البشرية هي الطبقات الفقيرة في البلدان الفقيرة أي الأغلبية الساحقة للبشر ونحن حتى اللحظة ننتمي لهذه الفئة.

وإذا لم نجعل هاجسنا مواكبة تطور الأبحاث في البيولوجيا الجينية والذكاء الاصطناعي والروبوتات وإدماجها في مشروعنا للخمسين سنة المقبلة فإننا محكومون بالتلاشي. إن القضية لم تعد قضية تطور وإنما قضية بقاء.

ومطمحنا لدرء سلبيات التكنولوجيا والايدولوجيا هو بناء وعي شعبي يتجنّد بحرية لدرء المخاطر التي تهدّد وجوده عبر تحديث تعليمه ونظامه السياسي والاقتصادي حتى يتمكن من تفادي الرياح الهوجاء التي تعصف بكل الشعوب نتيجة هذه التحولات الجذرية.

إن مطمحنا في هذه المعركة الحاسمة هو شعب قادر على صنع الجديد وليس فقط على إيجاد أحسن ردّ فعل على الجديد الذي يصنعه الآخرون.

العنصر الوحيد والورقة الوحيدة التي بأيدينا لمواجهة خطر أن نصبح البشرية ب المبرمجة للجوع والعطش والاستبداد والحروب التي لا تنتهي هو إنسان واعي بما يهدده من أخطار وقادر بتجنيد ذكائه وغريزة الحياة التي بداخله على رفع التحديات...إنسان قادر على إعادة التنظيم فكريا وسياسيا واجتماعيا لكي يكتسب الفعالية القصوى التي تطلبها الرهانات البالغة الأهمية والخطورة في هاته الفترة المفصلية من تاريخنا.

في كوننا مجرد حلقة من سلسلة مشروع تاريخي جبار

الأحلام الكبرى التي قادت مسيرة ما يمكن تسميته المشروع التحرري للإنسان في هذه الربوع إلى حد الآن هي:

حلم التحرر من العبودية وتحقيق العدل المساواة بين البشر وقد كان هذا حلم الأجداد.

حلم الاستقلال الوطني والوحدة (العربية، المغاربية، الإسلامية) وكان هذا حلم الآباء

حلم بناء الدولة الوطنية ومجتمع الرخاء وقد كان هذا حلم الجيل الحاكم حاليا

حلم الأجيال المقبلة ونستشفه من كل الصراعات العقائدية والفكرية والسياسية التي تشكل واقعنا اليومي.

محليا: ***شعب من المواطنين -دولة القانون والمؤسسات*** -مجتمع ***رخاء وتحضّر***

إقليميا: ***اتحاد الشعوب الحرة (مغاربية وعربية)***

عالميا: ***كنتيجة لوضعنا السياسي السليم داخليا وخارجيا تصبح عودة شعبنا وأمتنا إلى المشاركة المتميزة في تقدم البشرية علميا وتكنولوجيا وثقافيا و اقعا لا وهما.***

ملاحظة: يرى البعض نصف الكأس الفارغة فيقول فشلت أحلامنا وانتهينا إلى الخيبة فلا حققنا استقلالا حقيقيا ولا بنينا دولة ديمقراطية صلبة.

لكن نصف الكأس المليء يظهر أننا نراكم الإنجازات حيث لا مقارنة بين وضعنا اليوم ووضع أجدادنا عندما أطلقوا معاركهم للتحرر من الاستعمار والاستبداد.

ما ينتظركم إذن صراع طويل صعب تتخلله إنجازات تراكمونها وصعوبات تفاجئكم وإخفاقات تحبطكم وتحديات عليكم رفعها.

مفاهيم التأسيس

قبل استعراض الملامح الكبرى للحلم-المشروع علينا توضيح بعض المفاهيم.

- **المواطن**

نعتمد في تعريفه كأحسن تعريف على ما قاله نيلسون منديلا: هو الإنسان الذي لا يدافع فقط عن حريته وإنما همّه الأول تحرير الآخرين.

ويجب فهم التحرير هنا على أوسع نطاق، إنه التحرير من الاستبداد السياسي، ومن الاستغلال الاقتصادي، ومن التمييز والتهميش، ومن التضليل والتجهيل. وهو ما يعني آليا أن المواطن هو الشخص الواعي بمسؤوليته والذي يعمل مع الآخرين من أجل الآخرين وهو ما يميزه عن الانتهازي الذي يعمل بالآخرين والأناني الذي لا تهمه إلا حريته ومصالحه الشخصية. هو الشخص الذي لا يفرط في أي حق من حقوقه الشرعية وخاصة الحقوق السياسية والاجتماعية وفي نفس الوقت لا يتملص من أي واجباته خاصة السياسية والاجتماعية.

- **المواطنية**

هي موقف أخلاقي مبني على احترام الإنسان لحقوق الآخرين والاضطلاع بكامل واجباته تجاههم. وعمليا هي انخراط نشيط في الشأن العام وبالأساس في الفضاء السياسي المحلي والجهوي والوطني والقومي والكوني مع المساهمة الفعالة في كل الفضاءات المجتمعية والثقافية، وكل هذا بروح البذل والمشاركة في البناء الوطني انطلاقا من قناعة مبدئية أنه لا تحقيق للمصالح الشخصية المشروعة إلا ضمن خدمة المصلحة العامة.

- **الوطنية**

هي التعلق بالإطار التاريخي والجغرافي الذي تتحكم فيه دولة معينة، عادة ما تكون مبنية على العداء لشعوب أخرى أو على اعتبار مصلحة الوطن فوق مصلحة كل الأوطان وحتى

البشرية مثلما هو موقف الوطنيين الصينيين والأمريكان والهنود من الاحتباس الحراري فهم يصنعون ولسان الحال يقول (صناعتنا أهمّ من تدمير العالم).

من هذه الزاوية شعب المواطنين ليس وطنيا بالمعنى السلبي (chauvinisme) وإنما بالمعنى الإيجابي (patriotisme)

مما يعني بالمعنى الواسع للمفهوم (وطننا هو الجزء المصغّر من العالم الذي هو وطننا الأكبر) وليس بالمعنى الضيق (وطني في كفة والعالم في الكفّة الأخرى).

المكوّن الأول للحلم:
شعب المواطنين

أي:

- شعب متكون من أغلبية ساحقة تتمسك بتمتعها بكل حقوق الإنسان الفردية والجماعية وتفرض على الدولة احترامها وفي نفس الوقت لا تتهرب ولا تقبل أن يتهرب أحد من الاضطلاع بواجباته اعتبارا أن الحقوق والواجبات وجهان لنفس قطعة النقد.
- شعب قضى على الأمية والفقر.

  شعب قلّص إلى أقصى قدر الفوارق بين الجهات والطبقات.
- شعب له جملة من القيم الثابتة التي تشكل قاعدة شخصيته الجماعية أساسا الاحترام والنزاهة والتسامح والتضامن الإنساني داخليا وخارجيا.
- شعب يقدّس العمل المتقن ويكافئ أحسن من يمثل هذا العمل عبر مؤسسة "الكنوز البشرية الحية' التي يتمّ فيها تخليد المبدعين قبل موتهم.
- شعب نمت فيه روح المبادرة بشكل كبير قطع مع عقلية الرعايا في انتظار خدمات الدولة القديمة في مقابل التسليم بحقوقه والتخلي عن كرامته.
- شعب خلاق مبدع يقرأ وينتج أجود أنواع الأدب والموسيقى والفنّ ويعتبر تنمية جمال المدن والقرى والمحيط عامة شرطا من شروط التنمية الحقيقية.
- شعب يضع أنظمة مجتمعية بالغة الفعالية جيدة الخدمات خاضعة باستمرار للتقويم.
- شعب يحقق المساواة بين كل مكوناته لا يفرق بين رجل أو امرأة، بين متبن لهذا الفكر أو ذاك ويعتبر تعدديته ثراء يسعى لتنميته لا لكبحه.
- شعب تنخفض فيه معدلات الجريمة والانتحار والطلاق.

- شعب يستعمل بذكاء كبير كل إمكانيات التكنولوجية وبعض جامعاته موجودة في المائة جامعة الأولى في العالم.
- شعب يتقلص فيه العنف ضدّ المرأة والأطفال والأقليات

ملاحظة: المواصفات المذكورة ليست خيارات طوباوية مسبقة ومسقطة وإنما المواقف والتصرفات التي تسعى الأخلاق والسياسة والتربية والثقافة بوعي وبدون وعي لجعلها المواقف والتصرفات الغالبة والأكثر تجذرا في المجتمع لأنها هي التي تكفل له ولكل مكوناته أقصى درجات النجاعة في مواجهة تحديات الوجود وإمكانيات التمتع بهذا الوجود وليس فقط تحمل تكلفته.
مثل هذا الشعب لا يكون في قائمة آخر الشعوب والأمم وإنما في طليعتها

المكوّن الثاني للحلم:

مجتمع من بين العشر الأوائل والعشر الأواخر

1-مؤشر التنمية للأمم المتحدة 2018 (الدخل القومي –الصحة-الحريات-التربية والتعليم)

العشر الأوائل: النرويج –سويسرا-النمسا-ايرلندا-ألمانيا-إيسلندا-هونج كونغ–السويد-سنغافورة. (https://www.populationdata.net/palmares/idh/)

تحتل تونس المرتبة 95 على سلم فيه 200 دولة

2-مؤشر الأكثر مجتمعات تمتعا بالصحة لسنة 2018

العشر الأوائل: اسبانيا-إيطاليا–ايسلندا-اليابان-سويسرا-السويد-استراليا-سنغافورة-النرويج –إسرائيل -http://worldpopulationreview.com/countries/healthiest-countries/

تونس لا توجد في قائمة الخمسين دولة الأولى المنشورة

3-مؤشر حرية الصحافة لسنة 2019 (هو ذاته أحسن مؤشر على الحريات الأخرى)

العشر الأوائل: النرويج –فنلندا-السويد-هولندا-الدنمارك-سويسرا-نيوزيلندا-جمأيك-بلجيكا –كوستاريكا. (https://rsf.org/fr/donnees-classement)

تونس تحتل في 2018 المرتبة 72 على 200

4-مؤشر أقل البلدان تلوثا

العشر الأواخر: استراليا-نيوزيلندا-لكسمبورغ-الدنمارك-سويسرا-النمسا-النرويج-استونيا-السويد-ايسلندا-فنلندا

https://fr.numbeo.com/la-pollution/classements-par-pays

تونس تحتل في 2018 المرتبة 36 على 106

أرقام ترسم لنا الهدف لكي نوجد في طليعة كل القائمات المتعلقة بجودة الحياة للأغلبية وفي آخر قائمة التلوث والاعتداء على البيئة.

المكوّن الثالث للحلم:
دولة القانون والمؤسسات

لسائل أن يسأل: لكن ألم تكن دولة الميز العنصري في جنوب افريقيا ودولة إسرائيل دول تحكمها قوانين؟ ألم ين الاستعمار أيضا له قوانين؟ نعم ومن ثمة ضرورة التوضيح: دولة القانون تعني دولة القانون الذي يوصل الحقوق لأصحابها ولا يمنعها عنهم.

يتحول السؤال: أي حقوق؟ الردّ: المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان وهي الحقوق الفردية مثل الحياة والحرية والكرامة والحقوق السياسية مثل الحق في الرأي والانتخاب الحر النزيه والحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في العمل والصحة والتعليم (انظر القائمة كاملة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي سنته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948)

ماذا عن المؤسسات؟ ألم يكن الأمن في عهد بن علي مؤسسة؟ طبعا لكنها كانت مؤسسة مختطفة حيث كنا نقول إبان مقاومة الاستبداد: تونس البلد الوحيد الذي يحمي فيه البوليس المافيا من الشعب بدل أن يحمي الشعب من المافيا.

نفس الشيء عن المؤسسة القضائية التي كانت مختطفة بدورها وكانت تقوم أساسا بحماية مصالح الأقلية الفاسدة المهيمنة على الدولة بدل حماية مصالح الأغلبية وأساسا حمايتها من الظلم والتميز والفساد.

بعد الثورة تمت استعادة جزئية للمؤسستين من يدي المجرمين لتحمي الشعب منهم بعد أن كانت أداة بأيديهم وقضية الاستعادة شائكة وصعبة لأن المؤسسات المختطفة تبقى تعاني عقودا طويلا من عملية الاختطاف نتيجة بقاء وتغلغل رجالات النظام القديم.

معنى هذا أن الحلم – المشروع هو مواصلة افتكاك كل المؤسسات من يدي نخب فاسدة لتكون في خدمة الأغلبية لا في خدمة الأقلية والعملية شاقة وطويلة وأصعب ما فيها إمكانية تشكل نخب جديدة حتى من داخل الثورة تفسد بدورها وتعود لمحاولة السيطرة على المؤسسات لخدمة مصالحها.

معنى هذا أن بناء دولة القانون والمؤسسات عملية صراعية بامتياز وصراع لا يتوقف أبدا مثل الصراع ضد المرض والشر، لذلك علينا الانخراط في الزمن الطويل والصراع المتواصل لا في وهم " توا" والمرفأ الذي نصل إليه ونتنعم فيه إلى الأبد.

هذه السذاجة في تصور التاريخ كقصة تنتهي دوما بال Happy end وهو ما تشيعه كل السرديات الايدولوجية للتاريخ سواء كانت إسلامية أو شيوعية أو ليبرالية للتطليق نهائيا.

التاريخ مسار والصراع لا يتوقف أبدا بين النخب التي تتشكل باستمرار للاستحواذ على القدر الأكبر من الثروة والسلطة والاعتبار وبين الأغلبية المحرومة.

المكوّن الرابع للحلم:

اتحاد الشعوب الحرة

من خصائص شعب المواطنين المطلوبة أنه شعب مستقلّ صاحب قراره وسيّد ثرواته يؤثّر في محيطه بقدر ما يتأثّر.

في إطار موازين القوى التي تحكم للعالم لا مجال لتحقيق مثل هذا الهدف إلا بالتنسيق مع شعوب مواطنين أخرى هي نفسها تجري وراء نفس الاحلام.

ما فعلته أوروبا بخلق اتحاد بين 27 شعب يتكلمون 24 لغة نحن أجدر به ونحن أمة واحدة تتكلم نفس اللغة من المحيط إلى الخليج.

لم نستطع لحد الآن بناء الفضاء المغاربي والفضاء العربي الموحد الضروريين لاقتصادنا وأمننا والحفاظ على هويتنا لنفس الأسباب التي منعت أوروبا من بناء الاتحاد الأوروبي في المنتصف الأول من القرن العشرين أي استحالة توحيد دكتاتوريات يمينية كانت تحكم إيطاليا وألمانيا واسبانيا والبرتغال ناهيك عن الدكتاتوريات الشيوعية التي كانت تحكم بلدان أوروبا الشرقية لأن القاعدة أن كل دكتاتور يعتبر بلده مزرعة وشعبه رعايا لا يمكن تصور التفريط فيهم لسلطة غير سلطته المطلقة.

مما يعني أن باب الاتحاد المغاربي والعربي سيفتح حالما تنتهي مرحلة انتقال الشعوب العربية من وضع الرعايا لوضع المواطنين وانتصاب دولة القانون والمؤسسات...وأن علينا أن نعدّ ونستعدّ للمرحلة.

أنظر الكتاب الثاني: *وضع الامة وواجبنا –من أمة رعايا إلى أمة شعوب*

قبل كل شيء التأكد من وجود مستقبل نستطيع التحرك فيه لتحقيق جزء يكبر أو يصغر من أحلامنا الأربعة.

ما يجب أن يعرفه كل تونسي وتونسية اليوم أن الاحتباس الحراري ليس اسطورة وليس مشكل بعض البلدان وأن المشاكل الناجمة عنه بالغة الخطورة ومما يزيد في خطورتها أننا لا نعي كم هي خطيرة.

على الجميع أن يدرك أن من يتنازعون حول الديمقراطية والهوية والثورة هم اليوم مثل البيزنطيين المتخاصمين حول جنس الملائكة وبيزنطة على وشك الاندثار.

أي سلطة سنتخاصم حولها في ظل الجوع والعطش والتقاتل على موارد تقل يوما بعد يوم وكل هذا مبرمج للعقود الثلاث القادمة إن لم نتجند جميعا من الآن لوقف الكارثة التي تداهمنا؟

الرهان اليوم هو بكل بساطة نكون أو لا نكون ...أي أن نترك لأطفالنا وأحفادنا أرضا يعيشون فيها أم أرضا يهربون منها بالملايين.

علينا أن نعي أننا بصدد تضييع وقت ثمين وكلما تأخرنا عن مواجهة الوضع كلما زادت صعوبة تداركه.

حتى وإن كان الوضع قاتما وبالغ الصعوبة فإن له حلول.

هذه الحلول سياسية في الخارج بأن تكون تونس بقوة مع البلدان التي تدعم اتفاقيات باريس وأن تدين بشدة السياسة المجرمة للرئيس الأمريكي الحالي الذي خرج عليها وهي آخر أمل لتفادي الكارثة الجماعية.

أما الحلول الداخلية المستعجلة فتتلخص في تجنيد كل الوعي الجماعي، كل إمكانيات الدولة، كل المعارف العلمية والتقنية وكل طاقات المجتمع المدني لوضع خطط عاجلة واستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى تُحوصل في برامج وطنية عابرة للأحزاب والايدولوجيات والصراعات السياسية للتصدي للأخطار الآتية:

- **هشاشة أمننا الغذائي** ومن ثمة ضرورة استرجاع بذورنا لأن موجة الاحتباس الحراري ستزيد في شحّ الموارد الغذائية في العالم وسترفع ثمن القمح والرز والسكر ثلاثة أضعاف السعر الحالي، مما يعني أن الأكل قد يصبح بالنسبة للطبقات الفقيرة وحتى المتوسطة مطلبا عزيز المنال.

- **أزمة الماء المتفاقمة** ومن ثمة ضرورة الإسراع ببناء مصانع تحلية ماء البحر (وكان ذلك عنصرا أساسيا من اتفاق التعاون الذي أمضيته باسم تونس مع السلطات اليابانية في

جوان 2013) لكن حاجياتنا أكبر بكثير والعجز في توفير الماء الصالح للشراب سيتفاقم بسرعة مهددا تونس بأن تكون أرض عطش سنة 2030.

- **تزايد عدد وحدة الكوارث الطبيعية** في شكل فيضانات في الشمال الغربي (أمضينا مع اليابانيين مشروع تنظيم واد مجردة).

- **وضع 1200 كلم من شواطئنا المهددة بالانجراف ومدننا الساحلية المهددة بالغرق** نتيجة ارتفاع منسوب المياه المرتقب.

-**زحف الصحراء وتزايد ملوحة الأرض في الواحات وانجراف التربة واستيلاء البناء الافقي الدي يحبه التونسيون على مزيد من الأراضي الفلاحية** مما يعني أنه لا بدّ من حزام أخضر من الأشجار بعرض عشرة كيلومترات على الأقل يمتد من الساحل إلى الحدود الجزائرية وبسياسة تشجير على عقود لا يوم في السنة على امتداد كامل البلاد لقدرة الغابات على امتصاص فائض أوكسيد الفحم وتلطيف الجوّ...وخاصة بوقف البناء على البقية الباقية من الأراضي الفلاحية بفرض بناء يحترم بمواد أخرى البيئة ويقلل من استهلاك الأراضي الفلاحية إلى الأقصى.

هذه البرامج لا يجب أن تكون محل للمنازعة والمزايدة وإنما برامج يجب أن يتجمع حولها كل التونسيون.

لذلك على كل من يصل السلطة بعد الانتخابات المقبلة –اكتوبر 2019 تنظيم ندوة وطنية حقيقية وفعالة وتأخذ كل الوقت المطلوب تجمع السلطة والأحزاب الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين من أهل الاختصاص للاتفاق على خطة وطنية للخمس والخمسين سنة المقبلة يشارك في وضعها وتنفيذها وتعهدها شعب المواطنين ودولة القانون والمؤسسات.

كيف نتحول من الحلم إلى المشروع؟

تحويل الأحلام إلى برامج عملية يقتضي التَّوَجُّه إلى المفاصل الأساسية ونعني بالمفصل فضاء التدخل الذي يؤدي التركيز عليه بالجهد الذهني والبدني إلى إحداث تغييرات جذرية لا تقاس بالنتائج التي كنا نتحصل عليها لو بذلنا نفس الجهد في غير هذا المفصل وبغير هذه الطريقة.

تتضاعف النجاعة أيضا عندما نتدخّل على أكثر عدد ممكن من المفاصل وفي نفس الوقت وفي أفضل توقيت (عادة بعد ثورات أو تغييرات سياسية هامة).

*

هذه المفاصل هي الأنظمة المجتمعية التي تعمل على خلق الثروة المادية والرمزية وتتحكم في توزيعها وخاصة على توفير الأرضية التي تمكن البشر من خلق كل أنواع الثروات وهي أساسا:

- النظام السياسي
- النظام الاقتصادي
- النظام الأمني.
- النظام التعليمي والبحث العلمي ومواكبة التكنولوجيا
- النظام الثقافي والإعلامي
- النظام القضائي
- النظام الصحي
- النظام الاجتماعي
- النظام الديني الأخلاقي

كل هذه الأنظمة المترابطة أوثق الارتباط مهيكلة دوما على نفس النموذج

هيكلية النظام المجتمعي
(النظام الصحي نموذجا)

تصوروه كهرم متشكل من طبقات هي من فوق إلى تحت

موارد بشرية: الأطباء، الممرضون، العملة بالمستشفيات – الاداريون الخ

موارد مادية: مستشفيات، مصحات، مستوصفات، أجهزة تقنية، الخ

موارد مالية: (-ميزانية الدولة – ميزانية العائلات – أجور – تكلفة المستشفيات الأجهزة الطبية الأدوية

موارد علمية: خبرات تقنية في كل المجالات يتطلب تدريبها وتكوينها المستمر وتجديدها وحسن استعمالها.

موارد تشريعية: قوانين لتنظيم المهن الطبية، لتنظيم واجبات وحقوق المستعملين

موارد أخلاقية: القيم التي يلتزم بها الاسرة الطبية، قيم التضامن التي تبني مؤسسات التضامن الاجتماعي، القواعد غير المكتوبة لتعامل المهنيين مع المستعملين والمستعملين مع النظام.

<u>ملاحظة 1</u>: تصور انهيار قيم التعاضد والرحمة والإنسانية عند الأطباء والممرضين وانعدام الانضباط والاحترام عند المرضى واستشراء الفساد عند الإداريين. مهما صرفت من أموال وما جندت من تكنولوجيا وقوانين سيصبح النظام الصحي أداة بين يدي أقلية فاسدة طبية وغير طبية وسيكون مردوه ضعيفا على الصحة العمومية وحتى مصدر أوبئة. إنها نفس القاعدة بالنسبة لأي نظام مجتمعي آخر مثل النظام الإعلامي أو القضائي أو التربوي.

القاعدة الأولى: **الأساس الذي يبنى عليه كل نظام هو المستوى الأخلاقي وبدون القيم لا نبني إلا عمارات على مستنقعات مآلها التصدع والانهيار عاجلا أو آجلا ومن ثمة ضرورة تركيز كل الجهود على هذا المفصل وإلا ذهبت جل جهودنا أدراج الرياح.**

لذلك سنبدأ بهذا المفصل حتى لا نكون مثل من يخطط لأجمل عمارة ونسي أنها لا تبنى على مستنقع رطب رخو مليء بالطحالب والجراثيم.

<u>ملاحظة 2</u>: ما نسميها وزارة الصحة هي في الواقع وزارة علاج الأمراض والوقاية منها لأن الصحة شيء أوسع بكثير من الأمراض فالصحة حالة فردية وجماعية:

- *تفقد فلا بد من استرجاعها بالطب وتقنياته من أبسطها وأرخصها إلى أعقدها وأكثرها تكلفة.*
- *تهدد فلا بد من حمايتها بالوقاية بالتلقيح مثلا وبالتربية الصحية*
- *توجد ويحافظ عليها بالتغذية السليمة والماء الشروب (مشمولات وزارة الزراعة) والبيئة السليمة (مشمولات وزارة البيئة) والسكن السليم (مشمولات وزارة الإسكان) والتربية الصحية (مشمولات وزارة التربية).*

وقس على نفس المنوال في كل الأنظمة فالنظام الاقتصادي مرتبط أوثق الارتباط بالنظام الصحي والتربوي والسياسي والنظام التربوي مرتبط بحالة النظام السياسي والاقتصادي الخ.

مما يعني أنه علينا إعادة النظر في التقسيم حسب الوزارات التي تعتمده الدولة حاليا لصالح تنظيم أذكى يأخذ بعين الاعتبار هذا الترابط والتداخل بين مختلف الأنظمة المجتمعية.

المفصل الأخلاقي

تسود خطاب التونسيين خاصة والعرب عامة شكوى مريرة من" انهيار القيم " وهذا في جوهره دليل على وعي بأهمية التصرفات الأخلاقية التي تبنى على أسسها كل الأنظمة الخدماتية ووعي بنتيجة النقص المزمن لهذا" المورد " الذي لا يقل أهمية عن المورد المالي أو التقني. ونحن نعرف **القِيَمَ** بأنها تجربة الأجيال السابقة في كيفية التعامل مع مشاكل الحياة وما ترسب منها من نصائح وتعليمات للأجيال القادمة حتى تتفادى تكرار نفس الأغلاط المكلفة. أما **المو اقف والتصرفات الأخلاقية** فهي التي تأخذ بعين الاعتبار هذه التجربة التي تحقق المصلحة الخاصة دون الإضرار بمصالح الآخرين أو بالمصلحة العامة.

أما ما نعتبره **مو اقف وتصرفات غير أخلاقية** فهي السلوكيات التي تجهل أو تتجاهل هذه التجربة مكررة نفس الأغلاط الباهظة الثمن وتكون كلها نتيجة محاولة تحقيق المصلحة الخاصة ضدّ مصلحة الآخرين أو المصلحة العامة وهنا يجب التفريق بين المواقف والتصرفات في الفضاء الخاص وفي الفضاء العام. وليس الترابط بالضرورة آليا، إذ يمكن للمرء أن يكون مثلا أبا سيئا وأن يكون موظفا جيدا.

كنا نعوّل بالأساس على الوعظ والإرشاد الدينيين لاكتساب المواقف والتصرفات الأخلاقية، ونسلم بأن ذلك كاف لينتشر بين الناس خلق حميد. إن الواعظ أيا كان الدين والمجتمع يقف دائما أمام نوعين من البشر:

- **الذين ليسوا بحاجة لوعظه لوجود التصرفات المنشودة عندهم قبل دخول دور العبادة.**
- **والذين لا ينفع فيهم أي وعظ لرفضهم أو لعجزهم عن اكتساب الخلق الحميد.**

لو كان لهذه الوسيلة مردود فعال لبتنا مجتمعات مثالية منذ قرون، لكننا في الحراك نُنَسِّب نجاح الوعاظ وفشلهم ونترك لهم بعض أسباب الأمل. ونطرح السؤال العملي طبقا لمنهجنا في الحراك: ما هي القوى الحقيقية التي تتحكم في اكتساب المواقف والتصرفات التي

تهمنا أي التي تهم الفضاء العام. إننا نحدد أربع قوى فعالة وبقدر ما تتواجد معا بقدر ما تكون النتيجة أحسن.

- **أولا التربية في الصغر:** وهي كالنقش على الحجر لذلك يجب جعل التربية على الأخلاق والمواطنة حجر الزاوية في كل إصلاح تربوي.
- **ثانيا تقديم القدوة:** إن أغلب تصرفاتنا هي تقليد لتصرفات الآخرين والقدوة السيئة من رأس العائلة أو رأس الدولة أو رأس الإدارة هي بداية الانحراف الأخلاقي. والعمل السياسي المناسب لذلك لا بد من تثمين هذا ' المورد" بأمرين متلازمين تكريم الأمثولات الأخلاقية الراقية وربط الجزاء بالكفاءة.
- **ثالثا اعتماد القانون:** إن العدل في تطبيق القانون هو أكبر عامل في فرض التصرفات المنشودة في الفضاء العامّ والانهيار الأخلاقي الذي نشاهده في بلادنا ليس انهيار الأخلاق فحسب بل هو انهيار القانون بعدم محاسبة المرتشين والفاسدين والمجرمين.

لا بدّ على المَدَيَيْن المتوسط والبعيد مراجعة تشريعاتنا بتشديد العقوبة خاصة على كل أنواع الفساد لأنه العنوان الأساسي للتصرفات التي تنخر كل مجتمع وخاصة التيقن أنه ينطبق على الكبار كما ينطبق على الصغار وإلا فمثل هذه التشريعات المزدوجة المعايير والتطبيق لن تكون هي الأخرى كما هو الحال إلا جزءا من المشكل لا جزءا من الحلّ.

- **رابعا ظروف الإجبار:** لا مجال لبناء أي تنظيم مجتمعي صلب بدون تخطيط محكم واستعمال ذكي لكل الإمكانيات القادرة على فرض أكبر عدد ممكن من التصرفات الأخلاقية على أكبر عدد ممكن من الناس علما وأنه عمل لا ينتهي لا فقط لتجدّد الأجيال المحتاجة لشحنها بتجربة الأجيال المتقدمة عليها ولكن لأن إغراء السهولة والسرعة في تحقيق المصلحة الخاصة إغراء لا يقاوم عند الأغلبية فمن الأحسن عدم التعويل كثيرا على حسّ أخلاقي فطري يحضر ويغيب.

إننا نؤمن بدور الوعظ الديني والأخلاقي لكننا نراه غير كاف لإجبار الناس على احترام التعايش في اليومي. لذلك علينا اكتشاف أكبر عدد ممكن من هذه التقنيات وهي أكثر مما نتصور خاصة بعد ظهور الإعلامية القادرة بحسن استعمالها على ضرب كثير من التصرفات المدمرة سواء تعلّق الأمر بالفساد الصغير أو الفساد الكبير. هكذا نفكر ونبرمج في الحراك.

برنامجنا هو تكوين خبرات وتأليف لجان لرصد كل التصرفات المناهضة للصالح العام وعدم التعويل على وسيلة بمفردها فلا الوعظ ولا القانون ولا حتى الحل التقني قادر لوحده على لجم التصرفات اللاأخلاقية وإنما نحن بحاجة لتشكيلة من الوسائل تراجع دوريا لإحكام استعمالها وهو ما يتطلب وجود مرصد وطني للتصرفات اللاأخلاقية يتابع الظاهرة ويحللها بكل موضوعية ويضع لها حلولا ملزمة للحكومات.

الخلاصة: لا ثورة دون ثورة قيمية فكرية .... وهذه مسؤولية مشتركة بين أشخاص يعطون القدوة ...وجماعات تعمل على إشاعتها .... ومفكرون وفنانون وإعلاميون يبلورونها في الأشكال التي تجعل الناس يقبلون عليها .... ودولة استولى عليها ولو لحين المواطنون ويستعملون أدواتها التشريعية والتربوية لبث القيم الجديدة .... وقوى مجتمعية عديدة ومتفرقة تعمل باستمرار على اقتلاع الحشائش المضرة للتصرفات الهدامة .... وذلك دون توقف حيث ينتهي المصلحون بالفساد طال الزمان أو قصر وتتجدد المعركة إلى ما لا نهاية.

المفصل السياسي

الدولة هي بطبيعة الحال أداة بالغة الأهمية في تنفيذ برنامجنا علما وأنها:

-ليست بالضرورة العامل الوحيد أو الأهم (الطفرات التكنولوجية تقع دوما خارج نطاق الدولة)

- ليست دوما العامل الايجابي إذ أن جزءا كبيرا من صراعنا لتقدم الحلم المشروع هو صراع ضدها. لماذا؟ للخاصية الأساسية لكل دولة وهي أنها كالثمرة:

قشرتها المؤسسات (الادارة، المؤسسات العسكرية والأمنية والثقافية والدينية، الامكانيات المالية)

لبّها الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات للمجتمع.

لكن نواتها هي العصبية الخلدونية أي تعاضد أقلية من الأشخاص تربطهم علاقة قوية (أكانت رابطة الدم أو الايدولوجيا) لتسيير الكيان بكيفية تخدم مصالحهم ولضمان أطول فترة من الخضوع للأغلبية المظلومة في التقسيم المجحف للثروة والسلطة والاعتبار.

إلى حدّ الآن تمحور الصراع التاريخي حول الاستيلاء على هذه الأداة وهو هدف الثورات المتواصلة عبر التاريخ. صحيح أن هناك تقدم حيث نشاهد توزيعا متوسعا للسلطة والثروة والاعتبار لكن حتى في أعرق الأنظمة الديمقراطية مثل بريطانيا أو أمريكا سترى إعادة تشكل نفس النظام الاجتماعي البدائي أي أقلية متنفذة وأغلبية مهضومة الحقوق.

إشكالية الدولة التي سنتعامل معها في الخمسين سنة المقبلة ليست نواتها الخلدونية وأن أي ثورة في المستقبل ستفرز طال الزمان أو قصر نخبها الفاسدة ...المسألة أعمق وأخطر ولفهم تبعاتها وكيف نستعد لها علينا التذكير بالبديهيات.

لنعتبر خصائص الدولة كما نعرفها وأهمها أنها:

- سلطة (بغض النظر عن الممسك بمقاليدها) تمثل شعبا بعينه.
- تبسط نفوذها على رقعة معينة من الأرض ولها قوة كافية لفرض هذا النفوذ على أعداء الداخل والخارج.
- لهذه الرقعة من الأرض حدود معترف بها من قبل الدول الأخرى.
- لا تتدخل في شؤون الدول الأخرى ولا تقبل أن تتدخل دولة في شؤونها مما يعني أن لها الحق المطلق في التصرف في البشر الواقعين تحت سيطرتها.
- لها شخصية قانونية تمكنها من إبرام المعاهدات والمواثيق المنظمة للتعامل بين الأمم.

ما لا يدركه أغلب الناس أن هذه الدولة هي نتاج تاريخ طويل وأنها لحظة عابرة منه.

-المتفق عليه اليوم أن الجنس البشري له من " العمر" 200 ألف سنة تقريبا وأن الدولة كتنظيم اجتماعي لم تظهر في أشكالها البدائية والهشة إلا في الستة آلاف سنة الأخيرة أساسا في جنوب العراق ثم امتدت لمصر ولحوض النهر الأصفر في الصين. مما يعني أن البشرية عاشت جلّ تاريخها بدون دولة.

- في الستة آلاف سنة الأخيرة التي شاهدت ظهور الدولة وتوسعها مررنا بمراحل عدة الشكل الذي نعرفه اليوم هو آخر تطوراتها التاريخية.

- الدولة التي نعيش في ظلها اليوم ونعتقد أنها كانت وستبقى على هذا الشكل مجرد لحظة في المسار التاريخي الطويل وهو شكل تبلور في الغرب سنة 1648 عبر ما يسمى معاهدات فستفاليا التي اتفقت فيها القوى الاوروبية لوقف حروب الثلاثين سنة الدينية التي أنهكت أوروبا على علاقات جديدة مبنية على الاعتراف لكل شعب بدولة ذات حدود لا تنتهك وأنه لا حق لأي دولة في التدخل في شؤون الدول الأخرى.

كل دولنا العربية هي دول–فستفالية وما شكلها الحالي إلا ما نقلناه عن الأوروبيين أو ما فرضوه علينا، بينما لم نعرف ما بين الستة آلاف سنة الأخيرة و1648 إلا أشكالا متحولة من دول هشة زائلة لا حدود لها معترف بها أو تحتوي على أكثر من شعب (الامبراطورية الاسلامية)

بيت القصيد أن الدولة العربية المعاصرة مرّة أخرى هي مجرد مرحلة تاريخية في تطور الدولة وهي مؤهلة لتغييرات جذرية قد يجعلنا لا نتعرف عليها لو بعثنا أحياء بعد قرن أو أكثر.

نحن نعايش هذه التغييرات في شكل ومضمون الدولة (بغض النظر عن كونها تخضع لتسيير استبدادي أو ديمقراطي) ...دون أن ننتبه لحركية تاريخية ستتسارع وتفاجئنا بتبعاتها.

1- هناك امتصاص فوقي بنقل للكثير من الصلاحيات الدولة الفستفالية إلى مؤسسات تقنية دولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية ...أو تكتلات سياسية اقليمية مثل الاتحاد الاوروبي بالنسبة للدول الاوروبية. كذلك انتهى عهد سيطرة حكومة على شعبها بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكلها مرتبطة بمواثيق ومعاهدات ومحاكم دولية تنظر في الانتهاكات للوثائق المؤسسة لما يسمى المجتمع الدولي مثل شرعة الأمم المتحدة أو الاعلان العالمي لحقوق الإنسان. الأخطر من هذا بالنسبة للدول الفستفالية أو لتجمعاتها ومؤسساتها المشتركة ظهور سلطات لا حدود لها ولا جيوش ومع ذلك فهي تملك قدرا هائلا من الثروة والنفوذ مثل ال 500 أكبر شركة عالمية في الميدان الاقتصادي أو الشركات الأربع التي تتحكم في الفضاء الافتراضي.

2- هناك انجراف تحتي لسلطة الدولة الفستفالية القديمة حيث نرى المجتمع المدني في كل البلدان يشبّ عن الطوق لكي يكون له رأي وفعل في أغلب المجالات التي كانت تحتكرها الدولة مراقبة وتقييما وإرادة مشاركة.

لا أحد يعرف أين سيتوقف الامتصاص الفوقي والانجراف التحتي لكن ما هو متأكد أن الدولة الفستفالية بصدد التلاشي وأن علينا لا التصدي للظاهرة وإنما مواكبتها لنستطيع تحقيق مشروعنا.

علينا عندما تتمكن قوانا من مقاليد الدولة أن نسعى للتحكم في نقل صلاحيات "الفوق" إلى تنظيمات تخدم مصالحنا مثل اتحاد مغاربي وعربي حتى لا نلحق بالقوة في تنظيمات لا قدرة لنا على التحكم فيها.

علينا تغيير النظرة لعلاقة الدولة بالمجتمع حيث لا جدوى أمام ظاهرة الانجراف التمسك بعلاقة الوصاية والاقصاء التي كان يمارسها النظام الاستبدادي وحتى الديمقراطي المركزي.

العلاقة الجديدة هي علاقة الشراكة في كل المجالات الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبالطبع في المجال السياسي.

بهذه العلاقة الجديدة ترانا نساير تيار التاريخ بدل محاولة إيقافه وحتى عكسه كما يأمل من لا يعرفون التاريخ ولا يستشرفون المستقبل.

المفصل الاقتصادي

إن الطموح الأساسي للحلم –المشروع هو أن تكون تونس أولا بلدا مكتفيا ذاتيا وثانيا بلدا يصدّر الثروة المادية أي جملة من السلع المادية والتي يجب اختيارها بدقة في إطار تخصص عالمي (مثلا الألواح الشمسية أو نوع من الروبوات). ويصدّر الثروة الثقافية (كتب، مسلسلات تلفزية للوطن العربي) أو خدمات (مثلا الخدمات الصحية لبلدان إفريقيا وحتى أوروبا). هذا الجزء الاستراتيجي من تطورنا الاقتصادي ومن دمجه في الاقتصاديات الأوسع هو مهمة وحدة تخطيط لها قدرة واسعة على الحلم والابتكار وخاصة على وضع مخططات الدولة والمجتمع المدني في هذا المجال لآجال بعيدة المدى.

في حراك شعب المواطنين نبدأ في تشخيص المعضلة الاقتصادية من النتيجة التالية:

نحن لا زلنا نعيش تحت وهم كلّفنا الكثير هو وهم السردية القائمة على أنه بمجرد أن يتمّ الاستقرار السياسي فإن كما هائلا من الاستثمار الخارجي والداخلي سيتدفق على بلدنا ليعيد إطلاق النشاط الاقتصادي التونسي الذي بوسعه أن يوصل مؤشر النمو السنوي إلى سبعة في المائة وبعدها تتحسن كل المؤشرات وخاصة البطالة.

ما تغفله هذه السردية دوما هو أن هذا "الاستقرار" كان قائما ووفّر نسبة نموّ من خمسة إلى سبعة، لكن هذا لم يمنع انطلاق الثورة لأنه رغم هذه النسبة وكمية الاستثمار فقد تفاقم الفقر واستمرت الطبقة الوسطى في الذوبان ناهيك عن استشراء الفساد.

إن الوعود بهجمة استثمارية أجنبية وداخلية قد غدت الآن وهما محضا. لأن بلادنا وكل المنطقة دخلت في حالة من عدم الاستقرار نرى أنها ستدوم عقدا على الأقل (هذا إن حفظنا

الله من الانجراف) ومن باب الوهم تصور رأس المال المحلي يغامر بالاستثمار في المناطق المهمشة وهي نفس المناطق التي يقل فيها الاستقرار.

لقد حكم هذا الوهم على شعبنا بالمزيد من الفقر والعنف وهنا نطرح الحلّ عبر سياسات جديدة ترتكز على أربع قواعد أساسية:

- ✓ **الأولى: عودة الدولة بقوة كفاعل اقتصادي:** لا على طريقة الستينات إي بإدارة المصانع والشركات وإنما عبر القانون وعبر تمويل مشاريع الإعمار الكبرى القادرة على توفير كم كبير من الشغل. هذا التمويل يأتي من قروض يمنع البرلمان بقانون أن تكون لغير المشاريع المنتجة وعبر توفير الموارد الذاتية.
- ✓ **الثانية: وقف نزيف موارد شعبنا**
  - عبر حلّ الديوانة وعسكرتها في إطار بعث جسم جديد هو حرس الحدود مما يكفل إصلاحا جذريا لتفشي الفساد في هذا السلك.
  - وضع آليات مواطنية تشاركية للتبليغ عن الفاسدين في كل القطاعات وخاصة قطاع الطاقة.
  - إعلان الحرب على التهرّب الضريبي وجعله بالغ الصعوبة عبر استعمال محكم للتكنولوجيا الحديثة.
- ✓ **الثالثة: بناء شراكة متميزة** بين الدولة والمجالس الإقليمية والبلديات (التي تترك لها 20% من ثروات الإقليم) بين كل الأطراف ومؤسسات المجتمع المدني، لتنمية قريبة من المواطنين، علما وأن التنمية الاقتصادية والحرب ضدّ الفقر هي أيضا وفي نفس الوقت حرب ضدّ الأمية وضدّ المرض.
- ✓ **الرابعة تيسير الاستثمار الأجنبي والمحلي:** بوضع مجلة استثمارات عادلة ومبسطة تحفظ أولا السيادة الوطنية وحقوق العمال والبيئة السليمة.

المهم في هذا التركيز من جهة على الفلاحة لضمان أمننا الغذائي وعلى الصناعات المستقبلية ذات القيمة المضافة مثل الألواح الشمسية والروبوتات والبرمجيات والطائرات دون طيار أي كل الصناعات التي تتطلب قدرا كبيرا من الذكاء الجماعي وموارد قليلة. أما إدا بقينا داخل المنظومة القديمة التي تجعل منا مركزا لتصدير كفاءاتنا العلمية وبعض المواد الفلاحية والصناعية القديمة فإنه لن يكون لنا اي مكان أو مكانة في عالم الغد.

المفصل التربوي والتعليمي

يدور الصراع التقليدي الساذج حول إصلاح التعليم بعد الثورة (وقبلها) بين توجهين متناقضين يعملان كلاهما على فرض أحد نمطين واحد يزعم الحداثة وآخر يزعم الأصالة إن الأمر أخطر من شحن أدمغة أطفالنا بإيديولوجيا هذا الجزء أو ذاك من النخبة. الحراك يطرح بمسؤولية ووعي أن يتم إعداد الناشئة بتهيئة مواطنين يقبلون بالتعددية والاختلاف وانتهت منذ زمن بعيد مشاكلهم المزعومة مع الحداثة أو مع الهوية. ويعدهم لاستيعاب الصدمة التكنولوجية القادمة وحسن استغلالها.

طبعا الوزارة المكلفة بالتربية والتعليم هي أهمّ الوزارات على الإطلاق في أي حكومة مستقبلية. لكن دورها يتضح ومهامها تتيسر عبر "مجلس أعلى للنظام التربوي التعليمي" يشتغل وينسق مع المؤسسات الحكومية والمدنية المعنية بالتشغيل والصحة والزراعة والبيئة وخاصة مع الإعلام الثقافة.

هذا المجلس الأعلى للنظام التربوي مطالب بوضع الإصلاحات الضرورية في كل طبقات النظام التربوي التعليمي أي حسن تسيير الموارد البشرية والموارد المادية والخبرات التقنية في ميادين الإدارة وتكوين المربين وبرامج التدريس والبحث العلمي وسن القوانين وتحديد التوجهات والقيم. ونحن نؤمن بأن الإصلاحات الجزئية أو في طابق واحد غير مجدية لأننا أمام نظام كل أجزائه مرتبطة ببعضها البعض ولا بدّ من التعامل معها ككلّ.

كما نؤمن بأن لا إصلاح قبل تقييم شامل وقبل الاستفادة من دراسات معمقة لتجارب البلدان الأكثر تقدما في التعليم (اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وألمانيا وفنلندا) وفي البلدان الشبيهة بوضعنا والتي نجحت في إنجاز نقلة نوعية في تعليمها (البرازيل وتركيا) ونعتقد أن منظمة اليونسكو تملك الخبرات والاستعداد للمساعدة. وفي برنامجنا القصير الأمد سنخصص سنة كاملة على الأقل (2016) من العمل لتحديد الأهداف تقنيا من قبل لجان مختصة فيها خيرة ما في الدولة والمجتمع وتبنيها من قبل الشعب لرسم خطة الخمسين سنة في كل قطاع.

إن خطتنا تقوم في مجال التعليم وفي بقية القطاعات والمفاصل على وضع أحسن سبل التمويل والإدارة والتكوين المستمرّ وتسليط أشدّ العقوبات على الفاسدين والمفسدين وتكريم الرجال والنساء القدوة واختيار البرامج من أجل تحقيق أهداف واضحة لدينا. يشتغل عليها منخرطو الحراك ويلتقي حولها أنصار الحراك وأصدقاؤه. وهذه الأهداف هي:

- *أولا: الحفاظ على هوية الشعب:*

إن القرار الوطني السيادي الذي لا يحتاج إلى دليل هو: اللغة العربية في الابتدائي والثانوي والعالي. وبرنامجنا أن تكون لغة الضاد هدفا استراتيجيا ووسيلة أولى لتعليمنا وأن يخصص لها الوقت الكافي وأن يكون ضاربها أعلى من ضوارب العلوم والتكنولوجيا لتكون أداة تواصلنا في الزمان مع تراثنا العربي الإسلامي وفي المكان مع شعوب أمتنا التي هي فضاؤنا الطبيعي والأول. ومعاضدتها بخمس لغات في الثانوي توزع بالعدل وبالإلزام على المعاهد الثانوية: مع الحفاظ على اللغة الفرنسية لأنها أداة تواصلنا مع جزء هام من أفريقيا وهي فضاؤنا الطبيعي الثاني ثم الانجليزية، الاسبانية، الروسية، الصينية. وإضافة الانجليزية في العالي كمادة إجبارية في كل الميادين حتى في الأدب العربي.

- *ثانيا: التربية على المواطنية:*

نراها مادة إلزامية ذات ضارب مرتفع في الابتدائي والثانوي والعالي توضع برامجها بمنتهى الدقة بعيدا عن قصص تجفيف منابع هذا الطرف أو ذاك، وإنما لإعداد مواطن بالمواصفات التي حددها الحلم. وفي التعليم العالي تصبح شهادة المواطنة ضرورية لممارسة أي مهنة شأنها في هذا شأن دبلوم الاختصاص وتعدّ إلى جانب المشاركة في العمل الجمعياتي وأداء الواجب العسكري شرطا ضروريا للتوظيف والترقية في صلب هياكل الدولة.

- *ثالثا: التدريب على العلوم والتكنولوجيا والبحث العلمي منذ الصغر:*

في ظرف الخمس السنوات المقبلة يجب أن يصبح شعار لكل تلميذ في الابتدائي لوحته الالكترونية واتصاله بالانترنت وتدريبه هو والمربين على استعمال أولى الخطوات. أما وضع

البرامج فيجب أن يقطع مع بيداغوجيا التلقين والحفظ وإنما تعليم كيفية استعمال أطنان المعلومات بالاكتشاف والترتيب والاستعمال الجيد ثم بالنقد والمراجعة.

- *رابعا: إعداد المهنيين.*

نؤمن في الحراك بأن مهمات التعليم هي بناء الهوية وأنظمة التواصل والعمل وإعداد العقول منذ الصغر للبحث العلمي في الميادين التي يؤدي التخلف فيها إلى خطر حياتي، كالطاقة والمياه والزراعة والإعلامية والهندسة الجينية والروبوتات وعلوم الفضاء.

لذلك نعيد الاعتبار للتعليم المهني واليدوي في الثانوي. أما في العالي فنكرس مكانة كبيرة لتعليم مهني سريع (تكوين التقنيين) وآخر طويل (علوم إنسانية وطب وهندسة وبرمجيات) تحدد أعداد المنتفعين به حسب حاجيات البلاد ويقع الدخول إلى مؤسساته بالمناظرة لتفادي مأساة بطالة أصحاب الشهادات العليا وتبذير موارد البلاد. ونؤمن بأن ذلك سيحقق نتيجة جانبية مهمة وهي القضاء على وجود تعليم بسرعتين وكذا على الدروس الخصوصية القائمة على شراء المعدلات.

- *خامسا: خلق شعب مثقف وواع.*

ننطلق في الحراك من إيمان راسخ بأن الشعب المثقف لا يمكن تدجينه أو خداعه. لذلك نعمل على تأسيس مجلس أعلى للنظام الثقافي تكون مهمته بلورة استراتيجيات متكاملة لتأكيد الخصائص الفكرية لشعب المواطنين. ومن أفكارنا في هذا الصدد:

- عقد شراكة بين الوزارات المعنية بالتعليم والثقافة وأجهزة الإعلام العام منها والخاص،
- بعث قنوات تلفزية ترفيهية ثقافية من مستوى عال،
- تشجيع رجال ونساء العلم والأدب والفنّ وتكريمهم بكيفية تشجّع المبدعين فعلا لا مجاملة،
- جعل القضاء على الأمية خاصة عند النساء هدف العشرية المقبلة،

- فتح الجامعة للتعليم العالي الشعبي أي جعل الجامعة شعبية يرتادها كل إنسان وتعطي شهادات غير مرتبطة بمهنة أو بواجب تشغيل،
- خلق برامج تلفزية بلهجة تونسية مهذبة مفهومة من كل العرب لتكون لنا قدرة على غزو سوق ثقافية بنصف مليار نسمة،
- ونحن منفتحون على كل أفكار خلاقة أخرى تفاجئنا بالجديد واللامتوقع.

المفصل الإعلامي الثقافي

أخضع النظام السياسي أجساد الناس بالقهر وأخضع عقولهم بالإعلام. كل الأنظمة الفاسدة تعرف أن السيطرة على الأجساد لا تكفي لإحكام القبضة وفرض إرادة البعض على الكلّ. وما هذه المعركة المحلية بين شعب المواطنين وإعلام في خدمة أقلية فاسدة وعنيفة إلا جزء من حرب كونية على العقول والأجساد والحرب في الفضاء الرمزي العالمي للأنترنت لا تتوقف لحظة.

الحل ليس في تملك تلفزيون و/أو صحيفة و/أو دار نشر و/أو سلسلة محاضرات حتى وإن كان علينا أن نبدأ بكل هذا.

المعركة الحقيقية تبدأ بخلق شبكات من الفاعلين الثقافيين تقود **المقاومة الثقافية** كما تقود كتلة من الأحزاب المقاومة السياسية.

يتطلب هذا حال الوصول للسلطة

-قوانين صارمة لحماية شعب المواطنين من الجريمة الاعلامية المنظمة التي نجد ورائها دوما المال الفاسد والطبقة التي تملكه وتستعمله لتمرير مصالحها ومعتقداتها.

- قوانين وتشجيعات لإعلام استقصائي يكشف ما وراء الستار لكل الميادين التي تفشى فيها الفساد سواء كانت الساحة الحزبية أو النقابية أو الاعلامية والقاعدة أننا لا نحارب إعلام التضليل فقط بالقمع وهو ضروري وإنما بإفساح المجال وتشجيع الاعلام الموضوعي النزيه الذي لا خوف منه على كل نظام شرعي غير منغمس في أي نوع من الفساد.

-تشجيع خلق شبكات من الإعلاميين والكتاب والفنانين والناشرين والمبدعين لقيادة المقاومة الثقافية ضد أي نظام يتحالف فيه الاستبداد السياسي مع المال الفاسد.

وعلى هذه الشبكات أن تكون العقل المدبر لسياسات تحرير العقل والذوق وأن تقود المقاومة الثقافية وعليها أن تبقى دوما مستقلة عن السلطة السياسية تراقب أداءها.

الأهداف الإجرائية العامة

للأشهر القبلة: الفوز في الانتخابات الرئاسية والتشريعية وهذا يتطلب تجنيد شامل للشباب خاصة ولكل القوى المنخرطة في حلم مشروع تونس 2065

للسنوات الخمس المقبلة

سواء في الحكم أو في المعارضة العمل على

- تحديد ومأسسة الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني والمؤسسة الاقتصادية والتربوية البحثية حتى تصبح الشراكة هي العنصر الثابت في العلاقة الجديدة بين الدولة وشعب المواطنين
- جمع الندوات الوطنية الأشهر الأولى لوضع مخطط الاصلاحات الجذرية في كل ميدان. مهمة كل برنامج وطني وضع الأهداف العامة والدقيقة كل في مجال اختصاصه والتنسيق مع البرامج الأخرى.

-شروع الدولة وشركائها في تطبيق البرامج الوطنية ابتداء من السنة المقبلة انطلاقا من الاهداف العامة وصولا للأهداف الدقيقة المحددة زمانا ومكانا وتمويلا.

- متابعة البرامج الوطنية المشتركة والقيام بعد خمس سنوات بتقييم شامل يعاد على اساسه تحديد الأهداف وسبل تحقيقها.

الأهداف للسنوات العشر المقبلة

- إخراج تونس من قائمة البلدان الأكثر تلوثا ووضعها في صدارة قائمة الدول المحافظة على البيئة وعلى حقوق الإنسان والحريات العامة ورفع مستوى معيشة التونسيين إلى مستوى معيشة أوروبا الجنوبية.الأهداف للخمسين سنة المقبلة
- دخول تونس قائمة العشر دول الأكثر تقدما بكل مقاييس التقدم البشري (صحة، تعليم، بيئة مستوى العيش، حريات، أمن).

الخاتمة

المستقبل رهينة عوامل لا نتحكم فيها تبرز بسرعة مذهلة متى وأين لا نتوقع مع عوامل ذاتية وموضعية نستطيع التحكم فيها نسبيا.

المستقبل مسؤولية مشتركة بين الشعوب، بين كل شعب ومؤسساته ومنها الدولة.

المستقبل مواصلة الماضي والحاضر على درب شاق طويل يمضي بنا ليس بالضرورة للأحسن ولكن للأكثر تعقيدا... ليس بالضرورة للأسوأ لكن لتزايد قيمة الرهان أي لوضعية لنا فيها كمّ هائل من القدرات لبناء المدينة الفاضلة وكمّ هائل من القدرات لتدمير الكوكب نفسه.

المستقبل ليس مكتوبا وليس قدرا مفتوحا.

المستقبل مغامرة مفتوحة على آفاق تفتح على آفاق.

هل ثمة أحسن تعريف للوطن غير الذي يقول: هو الأرض التي ورثناها من آبائنا واجدادنا واستلفناها من أحفادنا.

المستقبل إذن أن نتصرف بكيفية تضمن لنا رضاء الآباء والأجداد لما واصلناه من نضالاتهم وما أضفنا إليها وامتنان الأحفاد لما تركنا لهم من إرث يستطيعون مواصلة البناء عليه.